برنامج عمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي يضع برنامجا للتحديث

نشرة صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت

٧ يونيو ٢٠٠٧

- برنامج لستة أشهر يحدد أولويات عمل الصندوق
- التركيز على أهم القضايا المؤثرة في الاقتصاد العالمي
- الرقابة والبلدان منخفضة الدخل بندان مهمان في جدول أعمال "مليء بالتحديات"

من أهم أولويات الصندوق في الشهور الستة القادمة تحديث رقابة الصندوق على الاقتصاد وتحديد دوره في البلدان منخفضة الدخل.

ناقش المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي برنامج عمل الصندوق الذي صاغه المدير العام السيد رودريغو دي راتو للفترة حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٧.

وبالإضافة إلى التركيز على القضايا الحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، يركز برنامج العمل الجديد على طرائق عمل الصندوق داخليا، كتحقيق الاتساق بين حصص البلدان التصويتية وأوزانها الحالية في الاقتصاد العالمي، ووضع نموذج قابل للاستمرار يتيح التمويل اللازم لأنشطة الصندوق.

وقال السيد دي راتو في اجتماع للمجلس التنفيذي: "إننا نواجه برنامج عمل مليء بالتحديات يتطلب الحرص في تحديد الأولويات وتسلسل الخطوات." وأضاف أنه "حتى يتسنى تنفيذ البرنامج على نحو فعال، ينبغي للمجلس إعطاء أولوية لأكثر القضايا إلحاحا، مع الإقرار بأن استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل (باللغة الانجليزية) تستهدف التقدم في عدد هائل من المجالات.

وكان السيد دي راتو قد أطلق في عام ٢٠٠٤ عملية مراجعة استراتيجية لعمليات الصندوق للنظر في أفضل السبل التي تكفل تلبية احتياجات بلدانه الأعضاء في القرن الواحد والعشرين. وقال السيد دي راتو "يجب أن نركز بوجه خاص الاستفادة من عناصر الاستراتيجية متوسطة الأجل التي بلغت المناقشات بشأنها أكثر المراحل تقدما."

حماية الاستقرار الاقتصادي

يمثل الإشراف أو الرقابة على الاقتصاد العالمي المسؤولية الأساسية المنوطة بصندوق النقد الدولي، وهي تكتسب أهمية متزايدة في اقتصاد عالم اليوم. ويعتبر تعزيز الإطار الرقابي من أهم التغييرات المقترحة في عمل الصندوق طبقا للاستراتيجية متوسطة الأجل، كما أنه من السمات الأساسية في برنامج العمل الجديد. ويعني ذلك بذل المزيد من الجهود لتحديد وتشجيع الاستجابات الفعالة للمخاطر التي تهدد الاستقرار العالمي.

وفي هذا الصدد، سوف يتم التركيز في الشهور القادمة على تحديث قرار عام ١٩٧٧ المعني بالرقابة على سياسات أسعار الصرف والذي صدر بعد انهيار نظام سعر الصرف الثابت في أوائل السبعينات. ومن المهام الأخرى في هذا السياق إجراء متابعة لما تحقق بشأن التقييم الخارجي الذي تم مؤخرا حول مشورة الصندوق المتعلقة بأسعار الصرف (راجع الإطار)، ومراجعة ما تحقق في أول مشاورات متعددة الأطراف يعقدها الصندوق بشأن الاختلالات العالمية ـ وتضمنت محادثات مع الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

متابعة التقييم

يتضمن برنامج العمل الجديد لصندوق النقد الدولي أعمال المتابعة والنقاش لاثنين من التقييمات المعنية بأنشطة الصندوق ـ في مجالي المشورة بشأن سياسات سعر الصرف والمعونة لإفريقيا جنوب الصحراء ـ أجراهما مؤخرا مكتب التقييم المستقل الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ للعمل على كوحدة مستقلة عن الصندوق بهدف إجراء تقييمات موضوعية لأدائه.

وفي ١٧ مايو ٢٠٠٧ نشر المكتب تقييما (باللغة الانجليزية) لمشورة الصندوق بشأن سياسات سعر الصرف بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥. ودعا التقرير إلى "تعديل كبير في مواضع التركيز" الحالية لعلاج ما أطلق عليه اسم "ثغرة الفعالية" في المشورة التي يقدمها الصندوق حول هذه السياسات. وأقر المكتب بأن جودة مشورة الصندوق لبلدانه الأعضاء قد تحسنت خلال السنوات السبعة التي استغرقتها الدراسة، مشيرا إلى وجود "عدد كبير من أمثلة التحليل الجيد وفرق الخبراء بالغة الكفاءة والإخلاص في العمل". ولكن التقرير ذكر أيضا أن "مشاركة الصندوق في قضايا سعر الصرف افتقرت إلى الفعالية" في عدد مفرط من الحالات.

وفي ١٢ مارس ٢٠٠٧ أصدر المكتب تقييما (باللغة الانجليزية) لعمل الصندوق ومعونته المقدمة لإفريقيا جنوب الصحراء. وأورد التقرير بعض الأدلة من ٢٩ بلدا إفريقيا حصلت على قروض من الصندوق في إطار "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) ـ وهو نافذة الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل ـ بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥. وخلص التقرير إلى أن أداء الاقتصاد الكلي في هذه البلدان قد شهد تحسنا يرجع في جانب منه إلى مشورة الصندوق والإجراءات التي اتخذها في هذا الصدد. ولكن التقرير خلص أيضا إلى وجود حالة من "الغموض واللبس" بشأن سياسات وممارسات الصندوق في مجالات مهمة تتصل بالمعونة، إضافة إلى "سوء التواصل مع الجماهير الخارجية."

العمل من أجل البلدان منخفضة الدخل

لما كان أعضاء صندوق النقد الدولي يودون الحفاظ على دوره في دعم البلدان منخفضة الدخل، فقد تضمن برنامج العمل بعض الإجراءات المتعلقة بتدفقات المعونة إلى هذه البلدان ودعم البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. وسوف يتضمن العمل المزمع في هذا الخصوص تقييم مدى الاتساق بين تدفقات المعونة، والاستقرار الاقتصادي، وأهداف التنمية؛ والاستجابات للمعونة الإضافية في ضوء ما تمليه الإدارة المالية العامة السليمة؛ ومدى ملاءمة الأدوات التي يستخدمها الصندوق لمساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. وسوف يناقش المجلس التنفيذي أيضا التقييم الذي أجري مؤخرا لدور الصندوق في إفريقيا جنوب الصحراء (راجع الإطار)، والتعاون بين الصندوق والبنك الدولي، ودور الصندوق في استراتيجيات الحد من الفقر وفي التنسيق بين مانحي المعونة.

صيغة جديدة للحصص ولتوفير التمويل للصندوق

فيما يتعلق بحوكمة صندوق النقد الدولي، يهدف البرنامج إلى البناء على الخطوات التي تمت مؤخرا لتحقيق الاتساق بين حصص الأعضاء التصويتية وأوزانهم النسبية في الاقتصاد العالمي، وتعزيز صوت وتمثيل البلدان منخفضة الدخل في الصندوق. وبعد أن لقي برنامج إصلاح الحصص الذي يستغرق عامين تأييدا ساحقا من المشاركين في الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي انعقدت في سنغافورة في عام ٢٠٠٦، سوف يعمل المجلس التنفيذي للصندوق على التوصل إلى توافق في الآراء مع حلول موعد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٧ وبما لا يتجاوز اجتماعات الربيع لعام ٢٠٠٨ حول صيغة جديدة تتحدد على أساسها حصص البلدان في صندوق النقد الدولي.

وبناء على التوصيات (باللغة الانجليزية) التي أصدرتها لجنة الشخصيات البارزة برئاسة أندرو كروكيت حول تمويل أنشطة الصندوق على المدى الطويل، سوف يعمل المجلس التنفيذي على التوصل إلى نموذج جديد للدخل يكون أكثر اتساقا مع أنواع الأنشطة التي يمارسها الصندوق حاليا وأكثر استجابة لما يستجد من ظروف في الاقتصاد العالمي. ولما كان العديد من اقتراحات التمويل ـ المتعلقة بعمليات الاستثمار ـ يتطلب تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، وقد يتطلب موافقة البرلمانات في البلدان الأعضاء، فسوف يتعين الحصول على تأييد واسع النطاق من البلدان الأعضاء للمضي قدما في هذا المجال.